

يقطع الشهادة ولو يقع بالمدينة العرفية لكان بعد المالك الذي وقع  
 بين يديه النبي صلى الله عليه وآله والأخوة من بني عبد المطلب رضي  
 وهو من النخلة ولم يذكره القائل لأنه لم يكن له فضل مستقل مقدر  
 أي مقدر لأن يلائق لعمارة ما هو ذاك مستحق من العمومي  
 بل ذلك لا يتناول على لفظ المعنى وغلب على المقصود لأنه أحق منه ومن  
 جانب الزوج ولقد تمه في الآية العرفية على المقصود أي بعد  
 لأنه كذا من المشايخ الذين يبعد عن الآخر ولجده عن وجهه الله تعالى  
 للمقنطين قيدا بله الملازمة وإن كان هناك نسبة  
 وأحق به العاقل والي في الولد الرجل أي المفضل المفضل للمقتضى  
 للآدمي المفضل بالخيرم روجها من المولفة كذلك في الحاشية  
 الملقية للآدمي الملائمة بالخيرم والقذف واجب على الفوس  
 كما لو سب العيب أو علم الزوج زناها وهناك ولد نفيهم وجانب  
 أنه علمه ولأولاد والده والى السبعين ويطلقها أن كرمها وحرام  
 أن لم يعلم زناها أو لم يكن هناك ولد وعلم الزنا برؤيتها أو بشيوع  
 ذلك مع قرينة كرويتها خارجة مما عنده أو مكه ورويتها عن  
 شقار في محادثة ولا يقوى الشيعي وحده ولا القرينية وحدها  
 وعلم كون الولد ليس منه في الربع سنين بين وطبه وعدت  
 الولد والهابان أي كذا أو شك فيه حرم القذف والممان  
 والنبي وما أتى أي في أصل القذف في كلامهم باسم  
 الحكم أي بطلته كالحكم بغيره يجوز التحكيم في نفي ولد صغير  
 ولا كبره لم يرض به فيقول أي الله على وجوبه عند  
 الحكم أي وجوبه أيضا بعد تكفيره وجوبا والله قله يعتد به وسئل  
 السيد بيبي عنه وعنده إذا زوجها منه لأن لم أن يقول لعمان  
 روية

أي كالمية  
 مثله

رفيقه في إجماع أمهاته الأربعة من التقليل بل إن كانت  
 الفاضلة فهي مندوبة وعلى إجماع والمنبر المجدح كرام ومجد  
 المدينة وغيرهما لم الألية المجدح أن يكون بين الركن  
 الفقه في كبره محمود ومقام سيدنا إبراهيم عليه وعلى بيتنا افضل  
 الصلوة والسلام المسمى بالحكيم واليمين بالحكيم مع أنه أفضل  
 منه كونه من البيت صوناه عن ذلك وإن حلف فيه غير  
 رظم ونحوه في المقتضى أن يكونه عند الدعوى وبين التقليل  
 فالأزمنة الفاضلة نحو بعد العصر خصوصاً عصر يوم  
 الجمعة لأن اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة خبز  
 العمري يدعي ابن هريش رحمه الله صلى الله عليه وآله قال  
 لأنه لا يكلمهم أنه يوم العتامة ولا يكلمهم ولم يذاب اليه وعد  
 منهم رجلا يخلصه يميناً كاذباً بعد العصر يقتطع بها ما كان امرؤ  
 مسلم ويحتمل التقليل في النكاح ولو حرم أن تراهوا النساء  
 سوا النكاح كالبيعة تكس البيا والكنيسة والزمان مما يوجب  
 ودخول الحكم أمالهم غير مقصود لأنه حاجة ومصلحة ولكن  
 لأن حلف بالرفق عاقلة منهم ومحمد ذلك أنه حلت عن حضور  
 والأصم مطلقاً فإنه لم يظنوا شيئاً كالدهر في نفي الدال من  
 ينسب الأفعال المدهر وبغيره من يطعن في السن وضموه في النكاح  
 للفرقة بينهما ومسلم الرنديت اعتبر مجلس الحكم وصورتها  
 أن تداخلوا داراً بابان أو هودنة ويترافعا اليها وليس  
 من يعوتاً كيد ولا يفتي الاقتصار عليه كإقاله العلم في طرفة  
 ولو علم أن الولد ليس منهم لم يجز اليمين لأبهم سوا أب  
 صغير هذه الكفاية أي التي منها ذكر الولد فلو اغلظت مرة

Copyrighted material